

Distr.: General
11 June 2020
Arabic
Original: English and French



رسالة مؤرخة 11 حزيران/يونيه 2020 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

أتشرف بأن أرفق طيه نسخة من الإحاطة التي قدمها السفير مارك بيكستين دو بوتسويرفا، الممثل الدائم لبلجيكا، بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرار 751 (1992) بشأن الصومال، فيما يتعلق بجلسة التداول بالفيديو بشأن الحالة في الصومال، المعقودة يوم الثلاثاء 9 حزيران/يونيه 2020. وأدلى ممثل الصومال أيضا ببيان.

ووفقا للإجراء المبين في الرسالة المؤرخة 7 أيار/مايو 2020 الموجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن (S/2020/372)، الذي تم الاتفاق عليه في ضوء الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة فيروس كورونا، ستصدر هذه البيانات بوصفها وثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) نيكولا دو ريفيير
رئيس مجلس الأمن



المرفق الأول

**بيان رئيس لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرار 751 (1992) بشأن الصومال،
مارك بيكستين دو بوتسويرفا**

وفقا للتكليف الوارد في الفقرة 11 (ز) من القرار 1844 (2008)، يشرفني أن أطلع مجلس الأمن، بصفتي رئيس لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرار 751 (1992) بشأن الصومال، على المستجدات في الفترة من 28 شباط/فبراير 2020 إلى 9 حزيران/يونيه 2020.

خلال الفترة المشمولة بهذه الإحاطة، اجتمع أعضاء اللجنة مرتين في شكل "مشاورات غير رسمية جانبية" عن طريق الدوائر المغلقة للتداول بالفيديو. وفي 29 نيسان/أبريل، اجتمع الأعضاء للاستماع إلى إحاطة قدمتها دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، شارك فيها أيضا مسؤولون من حكومة الصومال الاتحادية وفريق الخبراء.

وفي 27 أيار/مايو، اجتمعوا للاستماع إلى عرض قدمته منسقة فريق الخبراء عن مستجدات منتصف المدة التي أعدها الفريق ولتبادل الآراء الأولية بشأن التوصيات الواردة فيه. وبالإضافة إلى عرض آخر المستجدات لمنتصف المدة، قدم الفريق أيضا، منذ إحاطتي الأخيرة، إحاطتين شهريتين إلى اللجنة.

وخلال المناقشة غير الرسمية التي جرت في 29 نيسان/أبريل ومن خلال الوثائق التي تم إطلاع اللجنة عليها، قدمت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام إحاطة إلى اللجنة بشأن جملة أمور منها الاتجاهات المتعلقة بالأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع في الصومال وتوصيات بشأن تنفيذ الحظر المفروض حديثا على مكونات الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع. وفيما يتعلق بزيادة استخدام حركة الشباب للمتفجرات المحلية الصنع منذ عام 2018، رأت الدائرة أن الجهود المتواصلة لإزالة الألغام ومخلفات الحرب غير المنفجرة في جميع أنحاء الصومال قد قللت على ما يبدو من إمكانية حصول الجماعة على المتفجرات المخصصة للأغراض العسكرية، مما أدى على ما يبدو إلى التحول عن المتفجرات المخصصة للأغراض العسكرية. وإذا أصبحت المواد الكيميائية التي تستخدمها حاليا حركة الشباب في المتفجرات المحلية الصنع نادرة، فإن الجماعة ستتحول إلى مصادر أخرى للمواد المتفجرة أو السلائف، ربما عن طريق التهريب غير المشروع.

وشجعت الدائرة على وضع نهج منسق لمراقبة توريد مكونات الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع من خلال الهيئات والاتفاقات الإقليمية، فضلا عن دعم الجهات المانحة لتعزيز الجيش الوطني الصومالي لمواجهة خطر الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع. وأوصت الدائرة أيضا بمواصلة توعية الدول الأعضاء بالتزاماتها المترتبة عليها بموجب نظام الجزاءات المفروضة على الصومال. وفي وقت سابق، كلفت اللجنة فريق الخبراء أيضا بإعداد مشروع مذكرة للمساعدة على التنفيذ يقدم التوجيه لجميع الدول الأعضاء بشأن تنفيذ الحظر المفروض على مكونات الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع.

وأبرزت منسقة فريق الخبراء، في بيانها الذي أعد للمناقشة غير الرسمية التي جرت في 27 أيار/مايو، أربعة مجالات رئيسية لتحديث منتصف المدة الذي أعده الفريق، هي: إعادة العلاقات مع حكومة الصومال الاتحادية؛ والتهديد الذي تشكله حركة الشباب، ولا سيما التدفقات المالية للجماعة؛ وحظر تصدير الفحم من الصومال؛ والعواقب المحتملة لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وأود أن أشدد

هنا على أن جميع أعضاء اللجنة رحبوا، خلال المناقشة غير الرسمية، باستئناف التعاون بين حكومة الصومال الاتحادية والفريق، وأعربوا عن تطلّعهم إلى عودة جميع أعضاء الفريق إلى الصومال بمجرد رفع القيود المفروضة على السفر بسبب كوفيد-19.

وتتظر اللجنة حالياً في التوصيات الست الواردة في تحديث منتصف المدة الذي أعده الفريق. وبصفة عامة، تتعلق هذه التوصيات بالتهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن في الصومال، ولا سيما القدرات العسكرية والمالية لحركة الشباب؛ وتنفيذ حظر توريد الأسلحة من خلال زيادة تحسين إدارة الأسلحة والذخائر؛ والمسائل المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك تعزيز حماية المدنيين.

وفي جلسة إحاطة سابقة (انظر S/PV.8735)، أشرت إلى رسالة وردت من دولة عضو بشأن مسائل السرية، لم يكن قد تم الرد عليها بعد. وأرسلت اللجنة الرد في الفترة المشمولة بالإحاطة الحالية. وخلال هذه الفترة، تلقت اللجنة أيضاً رسالة أخرى أشارت إلى عمل سلف فريق الخبراء، فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا، وهي قيد النظر حالياً.

وسأوجز الآن الإحصاءات المتعلقة بطلبات الإعفاء من حظر توريد الأسلحة والإخطارات. وافقت اللجنة على طلب إعفاء قدمته حكومة الصومال الاتحادية عملاً بالفقرتين 10 و 13 من القرار 2498 (2019). وعملاً بالفقرتين 11 و 13 من القرار نفسه، تلقت اللجنة ستة إخطارات مسبقة بالتسليم من حكومة الصومال الاتحادية، وعملاً بالفقرتين 11 و 14 من القرار، تلقت إخطاراً مسبقاً بالتسليم من الدولة العضو الموردة. وتلقت اللجنة كذلك إخطارين بعد التسليم عملاً بالفقرة 16 من القرار، قدمتهما حكومة الصومال الاتحادية. وأخيراً، تلقت اللجنة إخطاراً مسبقاً بالتسليم من دولة عضو مؤرّدة وفقاً للفقرة 17 من القرار.

وأخيراً، وعقب استقالة أحد أعضاء فريق الخبراء لاعتبارات شخصية ومهنية، عين الأمين العام خبيراً جديداً في 29 أيار/مايو 2020.

المرفق الثاني

بيان الممثل الدائم للصومال لدى الأمم المتحدة، أبو بكر ضاهر عثمان

اسمحوا لي أن أبدأ بالإشادة بالممثل الدائم لفرنسا، السفير نيكولا دو ريفيير، على قيادته كرئيس لمجلس الأمن خلال شهر حزيران/يونيه 2020. وأود أيضا أن أعتمد هذه الفرصة لأشكر رئيس لجنة مجلس الأمن عملا بالقرار 751 (1992) على إحاطته.

ويسرني التزام اللجنة بالمثل العليا للسرية والمساءلة. وقد اتخذت الحكومة الصومالية خطوات أولية كبيرة لإعادة العلاقات مع فريق الخبراء المعني بالصومال، ولكن من أجل استعادة الثقة الكاملة بين فريق الخبراء وحكومة الصومال الاتحادية، يلزم اتخاذ تدابير إضافية، بما في ذلك الجهود الرامية إلى حل المسائل المعلقة. وتشمل هذه المسائل المعلقة مسائل سبق أن أثارناها عدة مرات مع الرئيس ولجنة الجزاءات. ونتطلع إلى مسار عمل مقترح جديد يضطلع به فريق الخبراء، على النحو المبين في المراسلات الموجهة خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2019 إلى حكومة الصومال الاتحادية.